

كانبيرا تحقق بشبهة ارتكاب جنود أستراليين جرائم حرب في أفغانستان



سيدني - أ.ف.ب

أعلن رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، الخميس، تعيين محقق عدلي خاص للتحقيق بشبهة ارتكاب جنود أستراليين جرائم حرب في أفغانستان، مشدداً على ضرورة التزام العسكريين جميعاً، ماضياً وحاضراً، بالمعايير المفروضة.

وقال موريسون خلال مؤتمر صحفي إن «الرجال والنساء العاملين في قواتنا المسلحة، ماضياً وحاضراً، يشاطرون الشعب الأسترالي توقعاته من قواتنا المسلحة وتطلعاته إليها وكيفية تجسيدها في سلوكهم». وأضاف «هذا يتطلب منا التعامل مع الحقائق الصادقة والوحشية، حيث قد لا تتحقق التوقعات والمعايير». وأوضح رئيس الوزراء أنه قرّر تعيين محقق عدلي خاص لتنفيذ مزاعم بشأن عدد من جنود بلاده الذين خدموا في أفغانستان حيث يشتبه بارتكابهم «سوء سلوك جسيماً وربما إجرامياً»، في خطوة قانونية من شأنها أن تحبط أيّ تحرك ضدّ هؤلاء من جانب المحكمة الجنائية الدولية.

وفي أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 نشرت أستراليا قوات كومندوس في أفغانستان لمؤازرة قوات الولايات

المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

ومنذ ذلك الحين، نشرت سلسلة من التقارير، المرّوعة في كثير من الأحيان، حول سلوك بعض أفراد الوحدات الخاصة الأسترالية، بدءاً من قتل سجين رمية بالرصاص لتوفير مساحة في مروحية وانتهاء بقتل طفل يبلغ من العمر ست سنوات خلال مدهمة منزل. وبناء على هذه التقارير أجرى المفتش العام في الجيش الأسترالي تحقيقاً استمرّ أربع سنوات لتفنيد «الشائعات والمزاعم» بشأن «انتهاكات محتملة لقانون النزاع المسلح» في أفغانستان. وحدّد التحقيق 55 حادثة منفصلة يتعلّق معظمها بعمليات قتل غير مشروعة «لأشخاص من غير المقاتلين أو لم يعودوا مقاتلين» و«معاملة قاسية». وقال موريسون إن نسخة منقّحة من تقرير المفتش العام ستنشر في غضون أيام. ويمثّل تعيين المدعي العام خطوة قد تؤدي إلى توجيه اتهامات جنائية ضدّ العسكريين الضالعين بهذه الانتهاكات.

"حقوق النشر محفوظة لصحيفة الخليج. © 2024."